الأمم المتحدة S/2006/558

مجلس الأمن

Distr.: General
21 July 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أحيل طيه تعليقات موجزة لأوغندا على تقرير الأمين العام المقدم عملا بقراري مجلس الأمن ١٦٥٣ (٢٠٠٦) و١٦٦٣ (٢٠٠٦) (S/2006/478).

تشيد حكومة أوغندا بالتقرير الجيد للأمين العام الذي يقر فيه بوضوح أن جيش الرب للمقاومة جماعة إجرامية عنيفة تسببت في أعمال تخريب في شمال أوغندا والبلدان المجاورة. فلوقت طويل، ما فتئت حكومة أوغندا تشير إلى أن هذه الجماعة ما هي إلا جماعة إرهابية لا تملك جدول أعمال سياسيا، لكن المجتمع الدولي لم يدرك ذلك.

كما نحيي الأمين العام على إشادته بجهود حكومة أوغندا في معالجة الوضع الإنساني الكارثي الذي تسبب فيه ما يسمى بجيش الرب للمقاومة، كما يبدو في التقرير المتعلق باجتماعي وزير خارجية أوغندا مع أعضاء مجلس الأمن، وإنشاء لجنة الرصد المشتركة لمعالجة الوضع الإنساني في شمال أوغندا. وإن حكومة أوغندا لملتزمة تمام الالتزام بتنفيذ آلية لجنة الرصد المشتركة. وفي هذا الصدد، فإن الحكومة مقتنعة تماما بأن هذه الآلية ملائمة لمعالجة الوضع الإنساني وقضايا المصالحة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وبأنه ليس ثمة ما يدعو لتعيين مبعوث خاص لمعالجة القضايا الداخلية في شمال أوغندا. وفي الواقع، لقد تغير الوضع الميداني بشكل مثير. ويجري تخفيف اكتظاظ مخيمات المشردين داخليا إلى وحدات صغيرة لكفالة تقديم الخدمات بشكل فعال. ويعود العديد من الأشخاص إلى قراهم نتيجة تحسن الأمن. وقد منحت الحكومة كل أسرة ٣٠ صفيحة حديدية لبناء بيوتهم وبذوراً وغيرها من الأدوات الزراعية لإنتاج غذائهم. لقد هُزِم جيش الرب للمقاومة في أوغندا، وسعت فلوله إلى اللجوء إلى منتزه غارامبا الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووافقت أوغندا مبدئيا على تعيين مبعوث، لا يزال ينبغي الاتفاق على ولايته، لينسق البُعد الإقليمي في التصدي

للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة. وبالتالي، نود أن نجدد تأكيد موقفنا من ضرورة أن يحرص المبعوث، إذا ما تم تعيينه، على تنسيق الجهود الإقليمية الرامية إلى إلقاء القبض على مقاتلي جيش الرب للمقاومة ونزع سلاحهم، ولا سيما القادة المتهمين.

وفيما يتعلق بقضية فريق الخبراء المكلف بتتبع مصادر تمويل وأسلحة جيش الرب للمقاومة، لا يزال موقفنا يتمثل في أنه ليس ثمة حاجة لأي فريق للخبراء، لأن مصدر تمويل وأسلحة جيش الرب للمقاومة معروف جدا. وإلى جانب ذلك، ينبغي أن نرتب أولوياتنا على النحو الصحيح. فمن المعلوم جيدا أين يوجد هؤلاء المتمردون، أي في منتزه غارامبا الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد تباهوا بوجودهم أمام المجتمع الدولي؛ ومن المثير لحيرة وتعجب الناس العاديين في أوغندا هو لماذا لا تستطيع الأمم المتحدة التحرك من أجل إلقاء القبض عليهم. ونرى أنه ينبغي توجيه جميع الجهود إلى إلقاء القبض على هؤلاء الأشخاص الذين تُعرف جيدا أماكن وجودهم، بدلا من مباشرة عملية تضليلية لتعيين فريق خبراء لتتبع مصادر أسلحة جيش الرب للمقاومة المزعومة. ولا زلنا نعتقد أنه ينبغي أن تكون لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان ولاية قوية لنزع أسلحة هؤلاء المتمردين ذوي السمعة السيئة. فماذا لو لم تتحرك السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان لإلقاء القبض على هؤلاء المتمردين أو نزع سلاحهم؟ هل سيعني ذلك أن قوات الأمم المتحدة ستبقى عاطلة دون أن تفعل شيئا؟ فالأمم المتحدة لن تسمح لأوغندا بالذهاب إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لمواجهة المتمردين. لقد اقترحنا أنه يمكن لمجلس الأمن أن يرخص لبلد آخر يريد أن يقوم بذلك، كما كان الأمر مع عملية فرنسا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا بدوره لم يحدث.

ويبدو أن مهمة التعامل مع جيش الرب للمقاومة متروكة لحكومات المنطقة إلى حد كبير. ونشعر أن على الأمم المتحدة أن تكون شريكا حقيقيا وليس مجرد مراقب. فالوضع الذي يتمتع فيه جيش الرب للمقاومة بعطلة في منتزه غارامبا الوطني كما كان، يجمع فلوله من جديد ويجند عناصر أخرى، هو وضع غير مقبول. ويجب على مجلس الأمن، المسؤول الأول عن صون السلام والأمن في العالم، أن يكون طرفا أساسيا في إلقاء القبض على هؤلاء المجرمين.

وأخيرا، نود أن نشير إلى بعض جوانب التقرير التي جانبها الصواب. ليس صحيحا القول إن كلا جانبي الصراع تورطا في اعتداءات جسيمة على حقوق الإنسان وانتهاكات متواصلة للقانون الإنساني الدولي. فمن المعلوم جيدا أن جيش الرب للمقاومة هو من تورط في هذه الممارسات. وقوات الحكومة لم تطلق العنان لأعمال التخريب لتطال السكان وكل

حادث اعتداء معزول جُوبه برد قاس. فالجاني يعاقب، وفي بعض الحالات واجه الجناة الموت على يد فصيلة الإعدام.

وسأكون ممتنا لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فرانسيس ك. **بوتاغيرا**
السفير/الممثل الدائم